المجلس الوطني التأسيسي

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بلودو في 30 أفريل 2012

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 23 أفريل 2012
* **الاجتماع** : عدد 20
* **افتتاح الجلسة: السّاعة**: 14 و21 د
* **الحضور: 21 غائبون: 01**
* **سير أعمال اللجنة**:

انطلقت الجلسة بالاستماع إلى السيّد إبراهيم الماجري الرئيس الأول لمحكمة التعقيب بخصوص رؤيته لوضع القضاء وتصوراته لمكانته صلب الدستور حيث أشار في مداخلته إلى ضرورة تكريس القضاء كسلطة مستقلة وتوفير الضمانات القانونية والمادية لاستقلالية مختلف أصناف الأقضية وخاصة القضاء الجالس . وتتمثّل أبرز هذه الضمانات في تجريم التدخل في شؤون القضاء وعدم نقلة القاضي بدون رضاه ولو في إطار ترقية . كما أشار إلى ضرورة التنصيص على منع وسائل الإعلام من التدخل في القضايا المنشورة وتمكين القضاء العدلي من النظر في دستورية القوانين.

وبخصوص تصوّراته للتنظيم الهيكلي والوظيفي داخل المؤسسات القضائية عبّر السيّد إبراهيم الماجري عن تأييده لمواصلة العمل بتبعية النيابة العمومية لوزارة العدل طالما نزع ت من وزير العدل أهمّ آليات التعسف كالنقلة والعقاب ورفضه لتوسيع تركيبة المجلس الأعلى للقضاء أمام بقية الأطراف المتصلة بالعمل القضائي على غرار المحامين وعدول التنفيذ معتبرا أنّ باب العضوية في هذه الهيئات لا يمكن أن يفتح إلاّ بصفة استثنائية أمام بعض الجامعيين والأكاديميين المحايدين في صورة إنشاء مجلس أعلى للعدالة.

وقد تمحورت ملاحظات النواب واستفساراتهم حول المسائل التالية:

- مسألة التطهير وأهميتها في مقاومة الفساد وإصلاح القضاء.
- التردّد بين القضاء كمرفق أو كسلطة.
- دور الإعلام في إنارة سبيل القضايا عبر ما يمكن أن ينشره من وثائق ومعلومات تهمّ القضايا المنشورة وضرورة تجاوز العلاقة العدائية بين القضاء والإعلام.
- سبل وآليات تفعيل وتنفيذ القرارات القضائية.

- أهمية توفير الظروف المادية للقضاة ودورها في تحسين جودة القضاء وضمان نجاعته.
- التأثيرات المسلطة على القضاء من عديد الجهات المدنية والسياسية (اتحادات العمال، الأحزاب ...).
- واجبات القاضي ووسائل ردعه.
- ضمان استمرارية القضاء.
- ضرورة ضمان حرية التعبير تجاه القضاء.
- التصور الأمثل للعلاقة بين التعليمات والاستقلالية.

وقد شدّد السيّد إبراهيم الماجري خلال ردوده على كون الاستقلالية تبقى في آخر الأمر مسألة ذاتية مرتبطة بشخصية القاضي وعقليته دون نفي أهميّة الضمانات القانونية في دعمها وتكريسها. كما أشار إلى أنّ الإعلام قد يوّجه لأغراض معيّنة وبإمكانه بالتالي التأثير سلبا على الرأي العام.

كما تقرر تكليف السيّد مقرّر اللجنة ومساعديه بإعداد تقرير يتضمّن أبرز ما تمّ تداوله ضمن أعمال اللجنة خلال كامل الفترة المنقضية و تخصيص الجلسة المقبلة التي ستنعقد يوم الثلاثاء 24 أفريل 2012 على الساعة التاسعة والنصف صباحا لتقديم اقتراحات حول منهجية العمل وتحديد النقاط المتفق عليها.

* **رفع الجلسة** : السّاعة 17 و 45 د

رئيس اللجنة **المقررة**